حديث المالية

تصدر عن
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية - آذار 2019 - العدد 67

الافتتاحية

حسابات 1993 - 2017
أنجزنا المهمة - المعجزة

وزير المال علي حسن خليل بين صناديق المستندات (تصوير كينزا وزّاني)

يعتبر ما أنجزته وزارة المالية والمتمثل في عملية إعداد الحسابات ومراجعتها وتكوينها للسنوات 1993 حتى 2017 إنجازاً كبيراً، وقد استغرق العمل على إعداده سنوات جهداً شاقاً تم بموجبه إعادة تدقيق الحسابات وإجراء مراجعة شاملة ودقيقة لكل التفاصيل والارقام المتعلقة بها منذ العام 1993 حتى هذه اللحظة.

أوّد في هذه المناسبة أن أحيّي الجهود الجبّارة التي بذلها فريق المديرية العامة للمالية ومختلف المديريات. لقد انكبّت على هذه الورشة مجموعة كبيرة من الجنود المجهولين والمعلومين في الوزارة، نقلوا من وظائفهم لمدة ثلاث أو اربع أو خمس سنوات من اجل انجاز هذه العملية.

وهؤلاء الموظفون غرقوا في دهاليز المستندات في المستودعات، ونقّبوا في الفواتير، وفي الدفاتر التالفة ونصف التالفة، وقاموا بمراجعة طويلة مع الهيئات ومصرف لبنان، وبعمل مضنٍ مع الصناديق والمحتسبيات.

بفضل هذا الجهد كله، استطعنا أن نحيل حسابات المهمة عن السنوات المذكورة الى ديوان المحاسبة لإجراء اللازم وفق الاصول مع المرفقات والمستندات، كما أحلنا في اللحظة نفسها مشاريع قطع الحساب عن السنوات المذكورة إلى ديوان المحاسبة والى الامانة العامة لمجلس الوزراء مرفقة بالتحليل التفصيلي والمستندات التي تصل إلى عشرات آلاف الصفحات في عشرات الصناديق والحواسيب المرفقة والتي ستكون بتصرف ديوان المحاسبة للتدقيق ولاحقاً في مجلس الوزراء وفي مجلس النواب. تمهيداً لإقرار قطوعات الحسابات بالتوازي وربما قبل اقرار الموازنة العامة للعام 2019 التي لن تصدر الا مع قطع حساب للسنة 2017 وفق الاصول.

باختصار، ومن دون الدخول في الجدل السياسي، أقول إنني فخور بأن هذه المهمة- المعجزة أنجزت رغم الظروف البالغة الصعوبة، فشكراً مجدداً لكل من ساهم فيها.

وزير المال
علي حسن خليل

التدفقات المالية غير المشروعة
ص. 2 - 3

إدارة الأداء في القطاع العام اللبناني
ص. 4 - 5

القانون الجديد للجمارك
ص. 10

جرائم مالية

لبنان متعاون وممتثل تماماً للمتطلبات الدولية

مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة... بالتشريعات!

بقلم الدكتورة منال عبد الصمد نجد

من المؤتمر الذي نظمته الإسكوا

الدكتورة منال عبد االصمد نجد

يعاني العالم تزايداً للجرائم المالية، لا سيما عبر الحدود الدولية. تُطلَق تسمية التدفقات المالية غير المشروعة (IFF) على هذه الجرائم، وهي عبارة عن أموال غير مشروعة يتم الحصول عليها أو تحويلها أو استخدامها بشكل غير قانوني، وتكون مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والانتهاكات الجمركية والتهرب الضريبي وسواها. وقد أكد لبنان، من خلال التشريعات التي أقرّها والإجراءات التي اتخذها، التزامه التام بالتعاون في محاربة التدفقات المالية غير المشروعة وبتعزيز الشفافية.

شهد العالم الكثير من التطورات الإيجابية التي غيرّت المفهوم التشغيلي للأعمال، منها على سبيل المثال: ثورة العصر الرقمي التي سمحت للتجارة بأن تكون غير ملموسة وأكثر تعقيداً، وحرية الحركة للبضائع والعمل ورؤوس الأموال، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، والعولمة التي حولت العالم قرية صغيرة بلا حدود، مع تسهيل العمليات التجارية وخفض الأعباء المرتبطة بها. يُضاف إلى ذلك التطور المتسارع في الأنظمة المالية، إذ تحوّلت من أسواق تبادل مادية بسيطة تقتصر على عقد الصفقات بين الناس وجهاً لوجه إلى نظام افتراضي يتم فيه تنفيذ عدد كبير من العمليات عبر الإنترنت وتحويل ملايين الدولارات إلكترونياً وفي سرعة الضوء.

في المقابل، تواجه إدارات الجمارك والضرائب في دول العالم ظاهرة تزايد الجرائم المالية، لا سيما عبر الحدود الدولية، وتحديداً التدفقات المالية غير المشروعة (IFF) المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والانتهاكات الجمركية والتهرب الضريبي وما شابه ذلك.

إن للتدفقات المالية غير المشروعة عدة أوجه، فقد تكون أموالاً قانونية ولكن يتم نقلها بطريقة غير مشروعة؛ أو يُمكن الحصول عليها بطريقة غير مشروعة ونقلها بطريقة غير مشروعة (مثل تلك الناتجة عن التهرب الضريبي أو الاتجار بالمخدرات)؛ أو قد تكون أموالاً تستخدم لتحقيق أهداف غير قانونية (مثل تمويل الجريمة المنظمة).

من المعروف أن الشركات الوهمية shell companies، أو ما يُعرف بالشركات الأشباح phantom companies هي الأداة الرئيسية التي تُستخدم في عمليات تبييض الأموال. في هذا السياق، الشركات الأكثر خطورةً نوعان: الكيانات التي يكون مالكها شركة مجهولة، مثل الشركات الوهمية المذكورة والتي لا يتم تداول أسهمها علناً أو في البورصة، والكيانات التي يكون صاحب الحق الاقتصادي beneficial owner فيها شخصاً طبيعياً (وليس معنوياً) ومن غير المقيمين.

لبنان متعاون في محاربة التدفقات المالية غير المشروعة

لغاية بداية العام 2016، كان تصنيف لبنان من قبل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) من بين الدول غير المتعاونة في مكافحة التهرب الضريبي والجرائم المالية الأخرى، استناداً إلى النصوص القانونية القائمة في حينه والتي تفتقر إلى الشفافية ولا تسمح بأي تنسيق أو تبادل للمعلومات. إلا أن لبنان تلقّى أخباراً رائعة في أواخر شباط 2016، بحيث أعلن هذا الجهاز الرقابي المالي العالمي عن امتثال لبنان التام للمتطلبات الدولية. يعود ذلك إلى الإجراءات المختلفة التي اتخذتها الدولة اللبنانية والتي تؤكد التزام لبنان بتحقيق شفافية ضريبية أكبر، وتساعد في تعزيز صدقية المؤسسات المالية اللبنانية في الخارج. في هذا السياق، أقرّ لبنان، منذ العام 2015، العديد من التشريعات التي تحارب التهرب الضريبي والأموال المستخدمة لتمويل الإرهاب، وتضبط التحركات النقدية عبر الحدود. كذلك وقّع لبنان على اتفاقيات متعددة الأطراف تتناول تبادل المعلومات الضريبية والمالية.

توصيات لكبح التدفقات المالية غير المشروعة

لا شكّ في أن الحدّ من تداعيات التدفقات المالية غير المشروعة من الدول العربية وإليها، بما فيها لبنان، يستدعي اتخاذ عدد من الإجراءات، من قبل حكومات هذه الدول، منها على سبيل المثال:

- تعزيز التعاون الضريبي وتبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية والمؤسسات المالية الأخرى، لا سيما تلك التي ترتبط فيما بينها بتبادلات تجارية كبيرة.
- مكافحة التهرّب والغش الضريبي بشكل صارم، ليس فقط عبر تطبيق العقوبات المالية، ولكن أيضاً العقوبات الجزائية في حالة الجرائم الضريبية الخطرة. كما يمكن أن تُعلن الدولة عن الأحكام القضائية والعقوبات الجزائية والمالية التي تصدر بحق مرتكبي

هذه الجرائم، مما يساهم في ردعها وتحسين الامتثال الضريبي.

- مكافحة غسل الأموال، ليس فقط بإصدار النصوص القانونية ولكن أيضاً بتطبيقها بفاعلية. يجب إنزال أشد العقوبات بحق أي شخص يتواطأ في مثل هذه الأفعال، سواء أكان موظف ضرائب، أو وكيلاً جمركياً، أو محامياً، أو محاسباً، الخ.
- القضاء على الشركات الوهمية المجهولة المالك عبر كشف من يقف وراءها who is behind the corporate veil?. يمكن إلزام الشركات، عند التأسيس، كشف الهوية الفعلية لصاحب الحق الاقتصادي في الشركة ومن يملك سلطة الإشراف والتوجيه فيها. كما ينبغي نشر هذه المعلومات في سجل خاص يمكن الاطلاع عليه من قبل جميع الناس وليس فقط السلطات القانونية المختصة.
- قيام أصحاب القرار بكبح إصدار الفواتير غير الصحيحة في المبادلات التجارية والتي تمثّل النسبة الأكبر من إجمالي التدفقات المالية غير المشروعة في العالم، وتصل إلى ربع الحجم الإجمالي للتجارة في الدول النامية. كذلك، تجهيز وتدريب مراقبي وضباط الجمارك على آلية كشف هذه الفواتير، لاسيّما من خلال الوصول إلى أحدث المعلومات المتاحة عن تسعير السلع في الأسواق العالمية.
- تعاون الدول العربية مع البلدان النامية والمتقدمة لوضع استراتيجيات مالية وإدارية تساهم في تقليص التدفقات المالية غير المشروعة.
- من جهة أخرى، للقطاع الخاص دور رئيسي يمكن أن يؤديه في وضع حد للتدفقات المالية غير المشروعة. صحيح أن الشركات الخاصة تحتاج إلى بيئة جيدة للاستثمار والأعمال وهو ما يجب تأمينه من قبل الدولة، إلا أنّ عليها في المقابل أن تكون مثالاً في الامتثال الضريبي والالتزام بالقوانين المالية لتحقيق العدالة الضريبية ومساعدة الدولة في بناء اقتصاد قوي يساهم في دعم الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. أما المجتمع المدني فيمكن أن يلعب دور الرقيب على تأمين الشفافية المطلوبة في القطاعين العام والخاص.

أبرز التشريعات التي أقرّها لبنان والمرتبطة بمكافحة الجرائم المالية

- توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية المتعددة الطرف لضمان المزيد من التعاون والشفافية عبر تبادل المعلومات المالية والضريبية لأشخاص غير مقيمين، وذلك بشكل تلقائي أو عند الطلب
- القانون المعجل رقم 44 تاريخ 24 تشرين الثاني 2015 (مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)
- القانون رقم 42 تاريخ 24 تشرين الثاني 2015 (الإعلان عن نقل الأموال عبر الحدود)
- القانون رقم 55 تاريخ 27 تشرين الأول 2016 (قانون تبادل المعلومات لأغراض ضريبية)
- القانون رقم 75 تاريخ 27 تشرين الأول 2016 (إلغاء الأسهم لحاملها والأسهم لأمر)
- القانون رقم 83 تاريخ 10 تشرين الأول 2018 (حماية كاشفي الفساد)
- قرار وزير المالية رقم 1/1472 تاريخ 27 أيلول 2018 (آلية تحديد صاحب الحق الاقتصادي)

التدفقات غير المشروعة في لبنان ستّة مليارات دولار بين 2005 و2014

في إطار مشاركة وزير المال علي حسن خليل في المؤتمر الإقليمي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "إسكوا" تحت "عنوان "تمويل التنمية المستدامة - كبح التدفقات المالية غير المشروعة"، كانت له مداخلة قيّمة حول موقف لبنان من فجوة التمويل وأسبابها وسبل معالجتها.

فأوّل ما تطرّق إليه في خطابه كان توصيفاً صريحاً لواقع العالم العربي وما يشهده من صراعات ونزاعات مسلّحة، وتنامي التطرّف والإرهاب وتفاقم أزمات الهجرة والنزوح واللجوء التي طالت عدداً من دول المنطقة. هذا الواقع فرض على الدول العربية تحدّيات إضافية في ما يخصّ تلبية الحاجة التمويلية الطارئة في وقت وصلت فجوة التمويل أساساً إلى حدّ 3.6 تريليون دولار أميركي لتحقيق التنمية المستدامة.

من ثمّ تناول الوزير خليل في كلمته أسباب فجوة التمويل، وأكّد خطورة التدفقات المالية غير المشروعة وأثرها السلبي على الاقتصاد والتنمية، وخصوصاً أن تحديد ماهية هذه التدفقات وقياسها شأنان دقيقان وفي غاية الصعوبة.

ففي العالم العربي، على سبيل المثال، بلغ حجم التدفقات المالية غير المشروعة منذ سنة 2011, ما يقارب 483 مليار دولار, أي ما يعادل ثلاثة في المئة من إجمالي التجارة العالمية غير النفطية. ومقابل كل دولار واحد تحصل عليه المنطقة العربية من تمويل، فإنها تخسر 1.05 دولاراً كتدفق مالي غير مشروع.

أما بالنسبة للبنان، فذكر خليل أن التدفقات المالية غير المشروعة قُدّرت بستّة مليارات دولار بين 2005 و2014, وهذا المبلغ يُعادل 17 في المئة من إجمالي التجارة للفترة عينها. ومن ضمن الأسباب التي ذكرها الوزير، والتي أدّت إلى تنامي هذه التدفقات بهذا الشكل: هشاشة الأمن والاستقرار، وغياب الرؤية، وضعف الحوكمة، والفساد، والجريمة المنظمة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاحتيال في التجارة الدولية، والتهرب الضريبي، وغيرها. ويزيد الأمر تعقيداً بسبب أزمة النزوح السوري التي أثّرت على منافذ التجارة وألقت بثقلها على الخدمات العامة والمالية العامة للبلد، وهذه فاتورة باهظة للبنان مقارنةً بحجم وقدرة البلدان المضيفة الأخرى.

وأكّد الوزير خليل، أنّ لبنان اتخذ تدابير ملحوظة لمحاربة هذه الظاهرة، نذكر منها قانون التصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وقانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية، والقانون المُعدّل للمادة 316 من قانون العُقوبات المتعلقة بتمويل الإرهاب، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها تسهيل تبادل المعلومات لغايات ضريبية.

وأنهى الوزير خليل خطابه بتأكيده التزام الحكومة اللبنانية القيام بالإصلاحات اللازمة للخروج من الأزمة، وخصوصاً بعد النتيجة الإيجابية والدعم الذي أتى به مؤتمر "سيدر".

تجدر الإشارة إلى أن مشاركة وزارة المال في المؤتمر شملت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط، وكانت لها مداخلة عن تحديات تمويل التنمية المستدامة، ورئيسة مصلحة التدقيق والاستردادات بالتكليف في مديرية الضريبة على القيمة المضافة الدكتورة منال عبد الصمد التي تناولت في مداخلتها موضوع التهرّب الضريبي والجرائم المالية.

إدارة عامة

إدارة الأداء في القطاع العام اللبناني: حقّ وواجب لابدّ منه

شارل س. صليبا

شارل صليبا

اكتسب موضوع إدارة الأداء زخماً قياسياً في العقد الماضي وخصوصاً مع توالي الأزمات الاقتصادية والمالية، وازدياد التساؤلات حول الحوكمة، والإدارة الرشيدة، وحماية حقوق المساهمين، ودور مجالس الادارة، وغيرها. وركز هذا الأمر الانتباه على أهمية مراقبة مؤشرات الأداء المؤسسي والبشري بشكل مستمر، وذلك بهدف تدارك التحديات والمشاكل المؤسساتية والبشرية قبل أن تتفاقم وتخرج عن السيطرة.

ولا تقلّ إدارة الأداء المؤسسي والبشري في القطاع العام أهميةً عمّا هي في القطاع الخاص، لا بل تتخطاها أهمية للأسباب الآتية:

أولاً، إن القطاع العام مؤتمن من قبل المواطنين على إدارة مقومات الدولة ومواردها، وبالتالي فهو مسؤول تجاه كل المواطنين دافعي الضرائب، تماماً كمسؤولية الإدارة في أي شركة خاصة تجاه المساهمين وأصحاب الحقوق.

ثانياً، إن التطور الحاصل في نمط الحياة المدنية ومتطلباتها، يفرض على الإدارة العامة العمل على تحسين خدماتها وتبسيطها وتفعيلها، لكي تُوائم حاجات المواطن وتستجيب لمقومات نجاح الاقتصاد وازدهار المجتمع. وبالتالي فإن العمل على التحسين يتطلب قياس الأداء وإدارته بشكل مستمر.

ثالثاً، إن تبلور الشراكة بين القطاعين العام والخاص يفرض وجود نظام لتقييم الأداء المؤسسي والبشري في كلا القطاعين، وذلك للتمكن من قياس التقدم باتجاه تحقيق أهداف هذه الشراكة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان التحسين المستمر بين الأطراف المعنية كافة. وفي هذا الإطار، فإن إدارة الأداء أصبحت من الشروط الأساسية لنجاح شراكة القطاعين العام والخاص.

رابعاً، إن التطور الحاصل في علم الإدارة العامة، يركز على أهمية أداء الإدارات والمؤسسات العامة والوزارات وذلك لارتباطها المباشر بنجاح استراتيجيات الدولة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتي بنجاحها تؤدي إلى الاستقرار والأمان.

خامساً، أصبح أداء الحكومات ومؤسساتها في صلب قرارات المؤسسات الدولية والهيئات المانحة لناحية تقديم الدعم والمساعدات، مما أكسب موضوع إدارة الأداء المؤسسي والبشري في الدولة بعداً جديداً يفرض إلى حد ما اعتماد أنظمة ومقاربات لقياس الأداء بشكل مستمر.

التحديات

ومع هذا التطور الحاصل، والمرحلة التي يمر بها لبنان اليوم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، لا بد من إيلاء موضوع إدارة الأداء المؤسسي والبشري في القطاع العام الأهمية اللازمة، سعياً للارتقاء بالدولة إلى مستوى دولة المؤسسات التي تحرص على الموارد المؤتمنة عليها، وعلى حقوق المواطن، حرص مجالس الإدارة في المؤسسات الخاصة على موارد وحقوق مساهميها. ولكن تطبيق هذه المقاربة في القطاع العام اللبناني لا يخلو من التحديات الناتجة عن العديد من العوامل والتي يجب العمل على معالجتها بالتزامن مع بدء العمل على تطوير ووضع أنظمة إدارة الأداء المؤسسي والبشري في الإدارة العامة.

ومن أهم التحديات التي تبرز في هذا الإطار:

أولاً، توفير الدعم السياسي والإداري لمفهوم تقييم وإدارة الأداء في الإدارة العامة، مع كل ما يندرج معه من استثمار في وضع الأنظمة، والتواصل، وإدارة التغيير، والتدريب، والأهم في تطبيق النتائج بهدف المعالجة والتحسين، والمساءلة والمحاسبة، حيث ينطبق.

ثانياً، خلق ثقافة الأداء والتحسين المستمر في ذهنية القطاع العام بكليته ابتداءً من الوزراء، إلى المديرين العامين، والمستخدمين من الفئات كافة، وبناء صورة إيجابية وقبول لفكرة تقييم الأداء كوسيلة لتطوير الأفراد ومكافأة المميزين منهم، وأخذ المبادرة لتطبيق هذه المفاهيم.

ثالثاً، توافر الموارد المالية للاستثمار في بناء مقومات الأداء المؤسسي والبشري في الدولة بشكل شمولي، والتي من دونها لا يمكن العمل على قياس الأداء وتطويره بشكل مستمر.

رابعاً، توافر الدعم الاستشاري التقني لتصميم وتطوير أنظمة إدارة أداء مؤسسي وبشري ملائمة، تتناسب مع حاجة الإدارات العامة في لبنان من دون المبالغة في التصميم أو التعقيد.

خامساً، المثابرة في التطبيق، وإعلان النتائج بشفافية، وعدم التراخي في الحرص على التطبيق كما يحصل في الكثير من المبادرات والأنظمة التي توضع موضع التنفيذ في الإدارة العامة، وحتى على مستوى بعض القوانين في لبنان.

مقاربة متكاملة

من هنا، وانطلاقاً من أهمية إدارة الأداء المؤسسي والبشري بشكل عام، وعلاقته المباشرة بتحسين أداء القطاع العام اللبناني بشكل خاص، فإن العمل على هذا الموضوع يجب ألاّ ينطلق إلاّ من خلال مقاربة متكاملة تتعامل مع تقييم الأداء من منظار شمولي. وتندرج هذه المقاربة تماماً في نموذج صليبا لإدارة الأداء الشامل (Holistic Performance Management System) الذي طُوِّر بناءً على

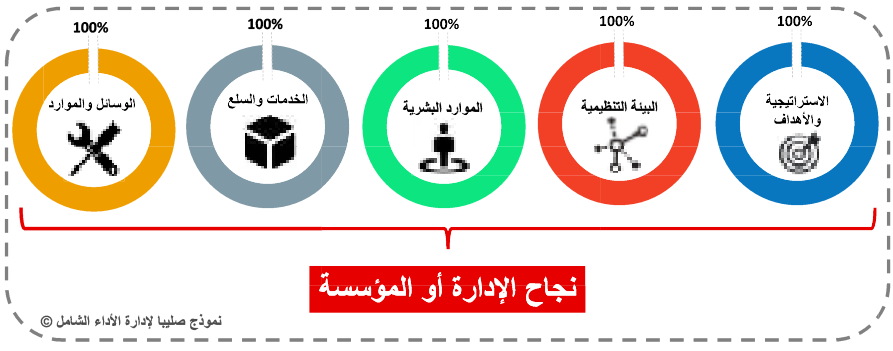

مقومات الأداء الشامل - طوّر هذا النموذج بناءً على خبرته العمليّة ودراساته في مجال بناء وتحقيق الأداء المستدام في المؤسسات العامة والخاصة

خبرة عملية في تصميم وتنفيذ العديد من أنظمة إدارة الأداء في القطاعين العام والخاص، مع مواءمة لأفضل الممارسات العالمية في إدارة الأداء. ويعتمد هذا النموذج على فرضية أن الأداء هو فكرة شاملة وغير مجتزأة (Holistic Concept)، وبالتالي يجب التعامل معه على هذا الأساس، فلا يمكن تحقيق الأداء الشامل إلا إذا توفرت كافة مقوماته. اما إذا كان أحد هذه المقومات ناقصاً، فمن الطبيعي أن يكون الأداء أيضاً ناقصاً وليس شاملاً.

ويشير النموذج إلى أن الأداء النظري الشامل يتطلب توافر كل من مقومات الأدء بنسبة مئة في المئة. أي أنه إذا أردنا الحصول على أداء مؤسسي يساوي مئة في المئة، يجب أن يكون أداء كل من الرؤية والأهداف، وأداء الموارد البشرية، وأداء البيئة التنظيمية، وأداء الخدمات والسلع، وأداء الموارد المادية، بنسبة مئة في المئة. أما إذا كان أداء واحد أو أكثر من هذه مقومات أقل من هذه النسبة، فإن الأداء لا يمكن أن يكون كاملا (Sub-optimal Performance). هذا من الناحية النظرية، ولكن من الناحية العملية، فإن نموذج الأداء الشامل يتوقع أن تعمل إدارة المنظمة المعنية على تحقيق أعلى قدر من الأداء الممكن لكل من المقومات، حتى يصبح أداء المؤسسة أقرب ما يكون إلى مستوى الأداء النظري الشامل (أي أداء مؤسسي بنسبة مئة في المئة). بالإضافة إلى ذلك، فإن النموذج يرسم العلاقة بين كافة مقومات الأداء الخمسة مشدداً على ارتكاز بعضها على البعض الآخر. فماذا ينفع إذا كانت لدينا رؤية وأهداف واضحة بنسبة مئة في المئة ولم يكن لدينا الموارد البشرية الكفيّة والخبيرة للقيام بالعمل؟ وبالمنطق نفسه، ماذا ينفع إذا كانت لدينا الموارد المادية بنسبة مئة في المئة، ولم تكن لدينا بيئة تنظيمية إيجابية أو رؤية وأهداف ناقصة؟

من المهمّ مراقبة مؤشرات الأداء المؤسسي والبشري بشكل مستمر

العبرة في التطبيق

ومع التأكيد على أهمية مقاربة إدارة الأداء في القطاع العام بشكل شمولي، كما يوضحه نموذج إدارة الأداء الشامل (Holistic Performance Management System)، يبقى موضوع التطبيق هو الأهم. فتوافر النية لدعم هذا النوع من الممارسة المؤسساتية في القطاع العام، والاستعداد للمبادرة إلى تطبيقه والأخذ بنتائجه، بغض النظر عن التحديات الكامنة في الذهنيات التي تقاوم التغيير الإيجابي، وتوافر الدعم المادي والاستشاري لتطوير أنظمة إدارة أداء شاملة تتناسب مع حاجتنا في القطاع العام اللبناني، هي العوامل الأساسية لتحقيق رؤية متكاملة في ما يتعلق بإدارة الأداء المؤسسي في القطاع العام وفي إدارات الدولة ومؤسساتها كافة. أما من أين نبدأ، فالخطط متوافرة، والموضوع يكتسب زخما أكبر وأكبر مع الوقت، وخصوصاً مع تنامي المساءلة على الصعد كافة، وربط الأداء المؤسسي والبشري مباشرةً بالمبادرات المحلية والدولية لدعم التطور الإداري في لبنان بشكل عام، وفي القطاع العام، بكل مؤسساته، بشكل خاص. إدارة الأداء في القطاع العام اللبناني، كما يشير عنوان هذه المقالة، هو حق لكل موظف للتمييز، وحق لكل مواطن للمساءلة، وحق للمؤسسات للمحاسبة، وهو كذلك واجب على كل موظف لتقديم الأداء المتميز، وواجب على كل مواطن لاحترام القانون والالتزام بإجراءاته، وواجب على المؤسسات لتقييم ذاتها بهدف التطوير والتقدم المستمر.

مقومات الأداء

يعرّف نموذج إدارة الأداء الشامل (Holistic Performance Management System) مقومات الأداء بخمسة محاور هي الآتية:

1. **الرؤية والأهداف:** ويعتبر توافر هذا المحور أساسي من أجل التمكن من قياس وإدارة الأداء المؤسسي والبشري. وهو يتطلب وجود رؤية، وأهداف، واستراتيجية وخطة عمل كاملة الوضوح ومفصلة على كافة المستويات التنظيمية والإدارية.
2. **الموارد البشرية:** يؤكد هذا المحور أن العنصر البشري أساسي في معادلة الأداء وهو يجب أن يكون متوفراً من ناحية العدد والمعرفة، والكفاءة، والسلوك، والإدارة الناجعة.
3. **البيئة التنظيمية:** يوفر هذا المحور الإطار الفكري، والنفسي، والعاطفي الذي يحتضن الكوادر البشرية ويميز ذهنيتهم التنظيمية من ناحية، ويعكس الصورة أو العلامة الفارقة للمؤسسة في السوق ومع الموردين والأطراف المعنية، من ناحية أخرى. وتوصّف البيئة التنظيمية علاقة الزمالة بين كافة الموظفين، والعلاقة بين المسؤولين وفريقهم، ومقاربة التعامل بين المؤسسة ومستخدميها.
4. **الخدمات والسلع:** على أهمية ما سبق، فإن الأداء المؤسسي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تصميم وتقديم خدمات وسلع مميزة للسوق، إن كان لناحية النوعية، أو السعر، أو التجاوب مع متطلبات الزبائن، وغيرها.
5. **الموارد المادية:** يؤكد هذا المحور على أن توافر الموارد المادية من أموال واستثمارات، وتجهيزات مكتبية، ووسائل اتصال، ومكاتب، وفروع هو أيضاً أمر أساسي في تحقيق الأداء المؤسسي الشامل.

وزير المال يذكّر بالتقيّد بالمادة 8 من تنظيم الإدارات العامة

أصدر وزير المالية علي حسن خليل تعميماً طلب فيه من جميع الموظفين التقيد بأحكام المادة 8 من المرسوم الاشتراعي 1959/111 المتعلقة بتنظيم الإدارات العامة، والتي تفرض على المدير أو رئيس المصلحة أو رئيس الدائرة أن يكون مسؤولاً عن أعمال الدوائر التابعة له.

ويأتي هذا التعميم ضبطاً لبعض حالات الإهمال والتراخي في مراقبة كافة الموظفين على اختلاف فئاتهم، مما ينعكس سلباً على صورة الإدارة داخليا وخارجياً.

من جهة أخرى، أصدر الوزير خليل قراراً مدّد بموجبه مهلة تسديد الضريبة وتقديم التصاريح الدورية العائدة للفصلين الثالث والرابع من العام 2018، لكافة أنواع الضرائب المتوجبة على الشركات صاحبة الحقوق البترولية والشركات صاحبة الحقوق البترولية المشغّلة بحسب القانون 2017/57 وسائر القوانين الضريبية المرعية الإجراء شهراً واحداً من تاريخه وذلك إفساحاً في المجال أمام المكلفين لتقديم تصاريحهم على النماذج الجديدة المعتمدة من قبل وزارة المالية، وبهدف تجنيبهم الغرامات لعدم التصريح والدفع ضمن المهلة القانونية وذلك بعد صدور قانون خاص بالأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية الذي وضع أحكاماً خاصة ترعى هذا القطاع.

لبنان شارك في الدورة الـ35 لفريق الخبراء الدولي لمعايير المحاسبة والإبلاغ

التقارير التي تعدها الشركات عن نشاطها وسيلة لتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية

محاسبة

بيفاني ولطفي خلال الاجتماع

عقدت الدورة الخامسة والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في الفترة الممتدة من 24 إلى 26 تشرين الأول 2018 كجزء من منتدى الإستثمار العالمي لعام 2018 عبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ("أونكتاد") في قصر الأمم المتحدة في جنيف - سويسرا، بحضور مجموعة من الدول الأعضاء في "أونكتاد" ومنظمات أخرى بما في ذلك الوكالات المتخصصة والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من الفئة العامة (المشاركة في الإجتماع بصفة مراقب).

مثّل الدولة اللبنانية وفد من وزارة المال مؤلف من مدير المالية العام آلان بيفاني ورئيس لجنة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام روجيه لطفي ووفد من نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان مؤلف من عضوي مجلس النقابة ربيع داغر وإدغار الشمالي.

وأتاحت الدورة للدول الأعضاء فرصة مناقشة التطورات الرئيسية المتصلة بالتقارير التي تعدها الشركات عن الجوانب المالية وغير المالية لنشاطها. وناقش المشاركون في الدورة على وجه الخصوص كيفية مساهمة التقارير التي تعدها الشركات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030, وتبادلوا الخبرات في شأن الممارسات الجيدة في هذا المجال, علماً أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أوجدت طلباً جديداً على تقارير الشركات باعتبارها وسيلة لتقييم وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستعرض المشاركون في الدورة أيضاً القضايا المتصلة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص.

وتماشياً مع الإستنتاجات المتفق عليها التي توصلت إليها الدول الأعضاء في الدورة الرابعة والثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، اقتُرح الموضوعان الآتيان كبندين رئيسيين من بنود جدول الأعمال في الدورة الخامسة والثلاثين:

1. تعزيز قابلية مقارنة التقارير المتعلقة بالاستدامة: إختيار مؤشرات رئيسية بخصوص التقارير التي تقدمها الكيانات عن المساهمة في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛
2. القضايا المتصلة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص.

وتم النظر في مواضيع إضافية في إطار البند "مسائل أخرى"، شملت عروضاً عن تطبيق الدول الأعضاء لأداة التطوير المحاسبي التي أعدها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع لـ"أونكتاد".

وتم التداول بكل ذلك من خلال جدول أعمال تضمّن:

1. إنتخاب أعضاء المكتب.
2. إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
3. تعزيز قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة: إختيار المؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الشركات عن الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. مسائل التنفيذ العملي للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في القطاعين العام والخاص.
5. مسائل أخرى.
6. جدول الأعمال الموقت للدورة السادسة والثلاثين.
7. إعتماد التقرير.

كذلك دُعي المشاركون في دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل إلى حضور الإفتتاح الكبير لمنتدى الإستثمار العالمي ومؤتمر القمة العالمي لمتغيرات قواعد اللعبة في مجال الإستثمار، وإلى المشاركة في الأحداث الأخرى الرفيعة المستوى والتي شملت قمة قادة العالم من أجل الإستثمار والحوار العالمي بشأن البورصات المستدامة.

شهادة لروجيه لطفي من جمعية المحاسبين القانونيين

حاز رئيس دائرة خدمات الخاضعين في مديرية الضريبة على القيمة المضافة رئيس لجنة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الدكتور روجيه لطفي شهادة في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من جمعية المحاسبين القانونيين (ACCA) بعدما كان قد حاز سابقاً دبلوماً في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (DipIPSAS) من المعهد القانوني للمالية العامة والمحاسبة (CIPFA).

علاقات عربية

شاركت في اجتماع مجلس الأمناء في الكويت

بساط اقترحت أن يكون موضوع الحوكمة المالية "في صلب عمل تعاوني يقوده المعهد العربي للتخطيط"

نحن في وزارة المال اللبنانية، وفي معهد باسل فليحان نعبّر عن اعتزازنا بالتعاون القائم والمتعاظم مع المعهد العربي للتخطيط

بساط الثانية من اليمين (الصف الأمامي) مع أعضاء مجلس الأمناء

شاركت رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء المبيّض بساط في اجتماع مجلس أمناء المعهد العربي للتخطيط الذي عقد في الكويت في 10 كانون الثاني 2019، ودعت خلاله إلى أن يكون موضوع الحوكمة المالية "في صلب عمل تعاوني يقوده المعهد العربي للتخطيط".

ونقلت بساط في كلمتها خلال الاجتماع تمنيات وزير المال علي حسن خليل للمجلس "سنة مثمرة من الاستراتيجية الثامنة (2015-2020)"، مثنيةً على "الأنشطة والخدمات المتميزة" التي يوفرها المعهد، والتي تساند الدول الأعضاء "في تحقيق التقدم المنشود على طريق التنمية المستدامة ومتطلبات المرحلة الإنمائية المقبلة، وخصوصاً في ظل ما تحمل المرحلة للمنطقة من تحدّيات غير مسبوقة ذات طبيعة جيوستراتيجية ومالية وسياسية".

وأشادت بـ"التألق المعرفي لهذه المؤسسة وثبات قناعاتها في تطوير محتوى علمي عربي".

واضافت: "هذا المحتوى يسجل كل سنة تقدماً ملموساً مميزاً بشمولية وتخصصية برامجه التي تتضمن أبعاد جديدة كبرامج مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبذلك، وسّع المعهد العربي دائرة التعاون والتبادل داخل البلدان ومع عدد متزايد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية، بحيث أصبح محوراً للنشاط المعرفي والمنهجي والاستشاري والسياسات التي هي من اهتمام وأولويات متخذي القرار التنموي في بلداننا".

وتابعت: "نحن في لبنان، في وزارة المال اللبنانية، وفي معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي تحديداً، نعبّر عن اعتزازنا بالتعاون القائم والمتعاظم مع المعهد العربي، ونؤكد على استمراره من خلال عقد برامج لصالح معهدنا ووزارتنا (ثلاثة برامج في 2018 و2019)، وتنظيم مشترك للمؤتمرات والنشاطات ومنها استضافة المعهد عام 2014 لمؤتمر شبكة غيفت-مينا". كذلك تطرقت إلى التعاون في مجال ارسال المتدربين من كل الإدارات، وتبادل المدربين، مذكّرةً مثلاً بالبرنامج التدريبي حول قواعد واجراءات الحصول على السلع والخدمات الذي يحييه المدير العام للمناقصات في لبنان الدكتور جان العلّية.

وأبدت اعتزاز معهد باسل فليحان "بهذه المسيرة الطويلة من الشراكة والتعاون لصالح لبنان ودول المنطقة"، مؤكّدةً استعداده "لبناء برامج مشتركة". وأبرزت أن معهد باسل فليحان "من المعاهد القليلة المتخصصة في تعزيز الإدارة المالية الحكيمة في الأسلاك المدنية والعسكرية". وتابعت: "من خلال عملنا خلال الأعوام العشرين المنصرمة، لاحظنا اختلالات كبيرة بين المهارات المطلوبة وبلداننا"، لافتةً إلى أن "معظم التقارير الدولية أشارت إلى ضعف الحوكمة المالية ما يمثل في بعض البلدان خطراً ائتمانياً".

وختمت قائلةً: "من هذا المنطلق، ومن منطلق عملنا على مساندة بعض الدول ومنها فلسطين واليمن والعراق على انشاء او تعزيز معاهدها المالية، نرى أن يكون هذا الموضوع ايضاً في صلب عمل تعاوني يقوده المعهد العربي للتخطيط".

دكتوراه لحسن حسيب قانصو

بتاريخ 2018/9/6 ناقش مراقب الضرائب في مالية محافظة النبطية حسن حسيب قانصو أطروحة دكتوراه في إختصاص إدارة الأعمال بعنوان: " القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثرهما في البيانات المالية". ونال تقدير جيد جداً من الجامعة اللبنانية.

تعاون

معهد باسل فليحان يتوّج تعاونه مع قوى الامن باتفاق ويوقّع مذكرة تفاهم مع مركز التدريب المالي العراقي

جوهان وبساط بعد توقيع الاتفاق مع المركز العراقي

اللواء عثمان وبساط خلال توقيع الاتفاف

جاء توقيع اتفاق تعاون بين المديرية العامة لقوى الامن الداخلي ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال في 13 كانون الأول 2018, ليتوج "سنوات عديدة من التعاون" بين قوى الأمن والمعهد, بحسب المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان, أفاد خلالها أكثر من 300 ضابط وعنصر من الدورات التي عقدت في المعهد ما بين العامين 2006 و2018 وتحديداً في مواضيع الإدارة المالية الحكومية والصفقات العمومية ومكافحة التهريب والجرائم المالية وإعداد المدرب وغيرها من المواضيع.

هدف الاتفاق تعزيز وتطوير الطاقات البشرية في قوى الأمن الداخلي في المجالات الاقتصادية والمالية والتدريبية

ويهدف الاتفاق إلى "تعزيز وتطوير الطاقات البشرية في قوى الأمن الداخلي في المجالات الاقتصادية والمالية والتدريبية"، ونصق على "تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الطرفين في مجال الاهتمامات المشتركة، ومنها تزويد عناصر قوى الأمن بأحدث المعارف الاقتصادية والمالية بما يعزز قدراتهم ويمكنهم من مقاربة مواضيع المالية العامة بطريقة موضوعية وحديثة وديناميكية"، وإعداد وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة للعناصر وفقاً للحاجات المستجدة في ميادين المالية العامة".

وتجدر الإشارة إلى أن مسار التعاون مع المديرية العامة لقوى الامن الداخلي بدأ منذ العام 2006 وتعددت خلال السنين الماضية ورش العمل والدورات التدريبية واللقاءات العلمية.

مع المركز العراقي

من جهة أخرى، ركّزت مذكرة التفاهم والتعاون التي وقّعها معهد باسل فليحان مع مركز التدريب المالي والمحاسبي العراقي في تشرين الثاني 2018 على "إيجاد قاعدة مشتركة لتطوير الخدمات التدريبية والمساندة التقنية" بين الطرفين.

وجرى توقيع المذكرة على هامش الجلسة الختامية لورشة عمل الإقليمية لشبكة المعاهد والمؤسسات التدريبية الحكومية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا "غيفت-مينا"، التي استضافها معهد باسل فليحان. وتولّى التوقيع عن الجانب اللبناني رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط، وعن الجانب العراقي وكيل وزارة المال العراقية الدكتور ماهر حماد جوهان.

واتفق الطرفان على التعاون في مجال "تطوير مهارات المعنيين بشؤون الإداراة المالية العامة والانشطة الاخرى ذات الصلة برسالة واهداف كلا الطرفين وبناء الدولة والمهارات القيادية في كل من لبنان والعراق".

وبموجب المذكرة، يقدّم معهد باسل فليحان "المشورة الفنية لمركز التدريب المالي والمحاسبي من خلال توفير البرامج التدريبية المتخصصة". كذلك تنص المذكرة على "دعم جهود تبادل الخبرات من خلال تنظيم زيارات متبادلة والمشاركة في بعثات دراسية الى مؤسسات رائدة ومؤتمرات اقليمية في مختلف مجالات تنمية القدرات وتكوين الرأسمال البشري في سبيل مواكبة جهود تحديث الدولة".

وتنصّ المذكرة أيضاً على "تبادل المعلومات والدراسات والتقارير والمطبوعات والمنشورات"، و"التعاون لتحضير مناهج وبرامج التدريب"، و"تنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش".

"ربّاع المالية" أيمن حوماني حكماً دولياً في رفع الأثقال

شارك مراقب الضرائب في دائرة الاعتراضات في مالية النبطية الرباع أيمن حوماني ممثلا الاتحاد اللبناني لرفع الاثقال في دورة التحكيم الدولية في دبي. وقد نال حوماني شارة التحكيم الدولية - درجة ثانية في ختام الدورة التي أقيمت بين 12 و14 شباط.

حوماني متسلماً شهادته

مناسبة

جديدُها التدريب من بُعد ولقاءات لمجموعات مهنية

خطة معهد باسل فليحان لسنة 2019: تُواكِب أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030

الوزير خليل متحدثاً

... وجانب من الحضور

حرص معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي على أن تكون خطته العلميّة لسنة 2019 التي أعلنها خلال احتفال حضره وزير المال علي حسن خليل، منسجمة إلى حدّ كبير مع الأولويات الوطنية واحتياجات الإدارات المستفيدة، وسعى إلى أن تواكب أجندة التنمية المستدامة 2030 وأهدافها الـ17 التي التزم لبنان تطبيقها.

وعلى هذا الأساس، شملت الخطة 32 موضوعاً، تتنوع بين دورات تدريبية وورش عمل وإنتاج بحثي ومعرفي متخصص، وللمرة الأولى يتم اعتماد التدريب من بُعد. كذلك تتضمن الخطة لقاءات لمجموعات مهنية community of practice في الوظائف القيادية والمسؤولين الماليين ومسؤولي الشراء العام حيث الحاجة اساسية إلى الحوار وتجديد المعارف.

وكان المعهد طوّر في العام 2018 برامج واكبت مواضيع تبادل المعلومات الضريبية وحماية أمن المعلومات والشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدقيق الداخلي.

وواكب المعهد العام المنصرم إدارات ومؤسسات عامة تخطو خطوات جريئة نحو تحديث إدارتها، إن لجهة توحيد الإجراءات أو من حيث تمهين إدارة المال العام، من خلال توفيره لها برامج مفصّلة وفقاً لأولوياتها الاستراتيجية.

وتكاملت جهود المعهد خلال 2018 مع جهود إدارات ووحدات وزارة المال للحدّ من الخسائر الناتجة عن الجرائم المالية والتهريب. وللمرة الأولى، وبعد نقاش مستمرّ وورش عمل شهرية، توصل المعهد إلى توثيق التحديات التي يواجهها المسؤولون الماليون لتطبيق مهامهم في المحاسبة العامة والضرائب والموازنة العامة بحسب معايير الشفافية الدولية، ومن المنتظر إصدار توصيات في هذا الشأن.

وزير المال: النتاج المتميز للمعهد في 2018 علامة فارقة تعطي ثقة كبيرة بإدارات الدولة

اشاد وزير المال علي حسن خليل خلال حفل اختتام أعمال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال للعام 2018 وإطلاق الخطّة العلميّة لسنة 2019, بـ"النتاج المتميز لمعهد باسل فليحان خلال العام 2018". ورأى أنه يشكّل "علامة فارقة تعطي ثقة كبيرة بإدارات الدولة ومؤسساتها، وبأن ثمة كوادر متقدمة، إذا ما أعطيت القرصة وسنحت لها الظروف، تستطيع أن تبدع وأن تقدّم كل ما هو مطلوب، وبأعلى جودة ممكنة". ولاحظ "تنوّع اهتمام معهد باسل فليحان الذي لا يشمل فقط إدارات الدولة، بل القطاع الخاص والمؤسسات الرديفة والصديقة في لبنان وخارجه".

ووجّه "التحيّة إلى إدارة معهد باسل فليحان وإلى كل العاملين فيه على الجهد والمواكبة بكل ما تتطلّبه إدارات وزارة المال والإدارات العامة الأخرى وعلى الأفكار المتقدّمة التي يحرصون دوماً على أن تكون في خدمة الدولة ومؤسّساتها".

واضاف: "مع انطلاق خطة الـ 2019 نرى أنّ تعاظم التحديات يفرض علينا السير بسياسات أكثر وضوحاً وجرأة في التمكين المالي بحيث نتدارك ضعف القدرات في الإدارة الماليّة لبعض مؤسّسات الدولة والبلديات والتي يمكن أن ترفع من المخاطر الإئتمانيّة للدولة، فنخطو خطوة أكبر نحو اعتماد التدريب المالي الإلزامي الذي سيأخذ حيّزاً أساسياً من اهتمامنا خلال العام 2019 بعد أن ازداد عدد الدول التي تلزم إجراء مثل هذا التدبير في كلّ إداراتها حتى يتلاءم عملنا وممارساتنا مع متطلبات المعايير الدوليّة واعتبارات الشفافيّة والإصلاح". ودعا مجلس الخدمة المدنيّة وديوان المحاسبة وهيئة التفتيش المركزي إلى "العمل معاً من أجل تحقيق هذا الأمر خدمة للمصلحة الوطنيّة". وأكّد أنّ "تحقيق إدارة عامة قادرة متمكّنة يمرّ من خلال بناء رأسمالها البشري الذي هو ثروة الدولة الحقيقيّة وأن التعلّم المستمر المرتبط بالأداء ليس أمراً ثانوياً بل هو مرتبط بمفهوم ومشروع الدولة القادرة وركن من أركانها، فكيف إذا كان هذا الاستثمار يصبّ في مصلحة تمكين الدولة مالياً ورفع ملاءتها".

جمارك

إطلاق موقع إلكتروني مطوّر للإدارة

القانون الجديد للجمارك في مراحله النهائية: يُرسي المفاهيم الحديثة ويعزز الشراكة مع المتعاملين

العميد الطفيلي ملقياً كلمته

جانب من الاحتفال

كان الاحتفال الذي أحيته إدارة الجمارك بتاريخ 24 كانون الثاني 2019 في معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي، برعاية وزير المال علي حسن خليل ممثلاً برئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد أسعد الطفيلي، مناسبة لعرض أهم إنجازات الجمارك اللبنانية وفي مقدمها الخطة الاستراتيجية للأعوام 2019 - 2023، بإشراف وزير المال وبالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية ودعمها، إضافة إلى مجموعة من الإصلاحات الجمركية والمبادرات والمشاريع بالتعاون مع القطاعين العام والخاص والمتعاملين مع الجمارك كافة.

وفي كلمته التي ألقاها أمام أعضاء هيئة المجلس الأعلى للجمارك وحشد من الرسميين وممثلي المنظمات الدولية والمشاريع والبرامج الدولية العاملة في لبنان ورؤساء الهيئات الرقابية والإدارات الرسمية والمديرين العامين وممثلي الأجهزة العسكرية والأمنية والسفراء والملحقين الإقتصاديين، ومن رؤساء الهيئات الإقتصادية والإتحادات والنقابات وجمعيات القطاع الخاص، تطرق رئيس المجلس الأعلى للجمارك إلى التحديات المالية التي تواجه لبنان ودور وزارة المال بأجهزتها كافة، لا سيما الجمارك، في مواجهتها. ولفت العميد الطفيلي إلى "التعاون الوثيق مع الأجهزة الرقابية، وإلى السعي لإرساء شراكة حقيقية مع مختلف الجهات الحكومية وهيئات القطاع الخاص المتعاملة مع الجمارك أيماناً بضرورة هذه الشراكة وبمردودها الإيجابي لا سيما على الإقتصاد الوطني"، داعياً الجميع إلى "العمل معاً بشفافية وإلى المبادرة والتعاون مع الجمارك من أجل البناء على ما تم إنجازه للسير قدماً نحو مستقبل واعد" للبنان.

أهم الإنجازات

كذلك تم تقديم عرض عن إنجازات الجمارك اللبنانية خلال فترة تولي القيادة الجديدة للجمارك مهامها منذ شهر آذار من العام 2017. ركز العرض، الذي قدمه المراقب أول هشام أبو ابراهيم، على أهم ما قام به المجلس الأعلى للجمارك من أعمال على الصعيد الإداري حيث تم ضبط العمل الجمركي ومعالجة تراكمات السنوات السابقة ووضع خطة استراتيجية. وأبرز العرض ما أنجز على صعيد التعاون الدولي، لا سيما مع منظمة الجمارك العالمية والبنك الدولي والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC والإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية - المجلس الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك على صعيد التعاون الوطني والشراكة مع القطاعين العام والخاص من خلال جملة من المشاريع كان أبرزها مشروع النافذة الواحدة والمانيفست الإلكتروني E-manifest.

وتطرق العرض إلى المشاريع طور التنفيذ وأبرزها القانون الجديد للجمارك الذي أصبح في مراحله النهائية، والذي يتضمن جملة إصلاحات تهدف إلى مواءمته مع القانون الجمركي الأوروبي وإلى إرساء المفاهيم الجمركية الحديثة وتعزيز الشراكة مع المتعاملين مع الجمارك.

الموقع الإلكتروني الجديد

وخلال الحفل أطلقت الجمارك اللبنانية موقعها الإلكتروني الجديد، الذي تم تطويره وتحديثه لدى مصلحة المركز الآلي الجمركي، حيث قدم رئيسها السيد غسان نصرالله عرضاً عن هذا الموقع، وما يتميز به من سهولة الحصول على المعلومات. وشرح نصرالله محتوى الموقع وما تمت إضافته من خاصيات جديدة لم تكن متوافرة في الموقع القديم، منها توسيع نطاق إحصاءات التجارة الخارجية للسلع لتشمل عشر سنوات بدلاً من خمس، والتمييز بين الإحصاءات الخاصة والعامة، وتوفير مكنة الحصول على الإحصاءات لمجموعة من الدول، والأهم توفير المكنة الإلكترونية لتنزيل (Download) الإحصاءات المحضرة، بالإضافة إلى جدول متكامل للتعريفة الجمركية وفقاً لنظام المنسّق المتضمن إضافة إلى الرسوم والضرائب، التبنيدات والتعديلات التعريفية والتقييدات والمحظورات والإتفاقيات التجارية والمذكرات التكميلية. كذلك يتضمن الموقع الجديد نسخاً إلكترونية قابلة للتنزيل (Download) عن نصوص قانونية وإدارية، وخاصيات تفاعلية منها معرفة الرسوم على السيارات ومجموعة سلع أخرى والتبليغ عن عمليات تهريب، إضافة إلى زاوية لآخر الاخبار.

جمارك

"لا عائق جمركياً امام المعوّق":
تبسيط مراحل إعفاء وسائل النقل

تحت عنوان "لا عائق جمركياً امام المعوّق"، أطلقت المديرية العامة للجمارك سلسلة تسهيلات جمركية امام المعوّقين وذلك من خلال تبسيط مراحل إعفاء وسائل النقل الفردية والجماعية الخاصة بالمعوّقين، علماً أن هذه المراحل أو المحطات كانت تصل إلى 262، إضافة إلى إجراءات وشروط معقدة دون سند قانوني، ناهيك عن التأخير الكبير في الوقت الذي يرافق إنجازها والتكاليف التي تترتب من جراء ذلك على أصحاب العلاقة والخزينة على السواء، الامر الذي يحفز على الفساد والإفساد وهدر المال العام.

أصدرت المديرية العامة للجمارك شروط الاستفادة من إعفاء وسائل النقل الفردية والجماعية الخاصة بالمعوقين:

1. أن تكون مستوردة من الخارج مباشرة أو من خلال المستودعات الجمركية.
2. أن لا تكون مشمولة بقوانين المنع النافذة
3. أن تكون قد أنقضت خمس سنوات قبل شراء سيارة أخرى، ويعتمد لهذه الغاية تاريخ تسجيل بيان الوضع بالاستهلاك المحلي السابق.
4. أن تكون الجهة المستوردة إما الشخص المعوق لاستعماله الشخصي مهما كانت إعاقته، أو جمعية معوقين أو جمعية خدمات.
5. إرفاق المعاملة الجمركية بإفادة صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية.
6. طلب الإعفاء عبر وضع الرمز الخاص (177) في الخانة المخصصة له من البيان الجمركي.
7. تستوفى الرسوم لاحقاً في حال إنتقال ملكية السيارة إلى شخص غير معوق، ويذكر هذا البند على الأوراق الرسمية.

وقد أصدرت الجمارك منشوراً يشرح سير هذه المعاملات.

وجاءت هذه الخطوة انطلاقاً من حرص المديرية العامة للجمارك على حسن تطبيق القانون 2000/220 الذي نص على منح الاعفاء للمعوقين دون تمييز في نوع الإعاقة. وأرادت الجمارك من خلال هذه التسهيلات إلغاء التمييز الاعتباطي وإزالة كل العوائق التي كانت سائدة من امام الأشخاص المعوّقين بغية تمكينهم من الإستفادة من الإعفاء عن وسائل نقلهم، وتكريس مبدأ المساواة امامهم والحفاظ على حقوقهم.

وشاءت الجمارك أيضاً مراعاة مبادئ التبسيط والعلنية والشفافية والمصلحة المشتركة بينها وبين أصحاب العلاقة، واستكمال تنفيذ بنود الخطة الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة التهريب وبمكافحة الفساد ومنع إهدار المال العام.

كذلك هدفت إلى تفعيل الرقابة من جهة، وتسهيل المعاملات الجمركية من جهة أخرى، لاسيما المتعلقة منها بالافراد من غير التجار وخصوصاً الذين يستحقون الاعفاء من الرسوم الجمركية، وتخليص هذه الإرساليات بشكل سريع ومبسط وبأقل كلفة وجهد ووقت. وسعت الجمارك من خلال هذه الخطوة إلى تفعيل مبدأ التعاون مع المجتمع المدني وخدمة المواطن والسعي إلى حل معظم المعضلات التي يعانيها والمرتبطة بحد معين من الإجراءات الجمركية.

المديرية العامة للجمارك اللبنانية

النتائج المباشرة

النتائج غير المباشرة

مراجعة الجداول المنقحة لبنود قواعد المنشأ العربية

بناء على التوصية الصادرة عن الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية في القاهرة، وبدعوة من المجلس الأعلى للجمارك اللبنانية، عقد اجتماع مشترك بين لجنة التوفيق بين الترجمات واللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال اللبنانية خلال الفترة الممتدة من 19 ولغاية 23 تشرين الثاني 2018.

شارك في الاجتماع ممثل عن جامعة الدول العربية وممثلون عن الدول كلّ من مصر والمغرب وقطر وسلطنة عمان، إضافة إلى المجلس الأعلى للجمارك اللبنانية.

وجرت في الاجتماع مراجعة توصيف البنود الواردة في قوائم سلع قواعد المنشأ العربية وتحديثها بحيث تتوافق مع التعديلات الدورية التي أصدرتها منظمة الجمارك العالمية والتي طرأت على هيكلية بعض البنود والفصول في تعريفة النظام المنسق خلال السنوات 2002 - 2007 - 2012 و2017.

وبعد المناقشة، توصلت اللجنة إلى اضافة الفصول والبنود التي تم التوافق بشأنها خلال اجتماعات كبار المسؤولين واجتماعات اللجنة الفنية لقواعد المنشأ، إلى القائمة الأولى المتفق عليها وتحديثها وفقا للنظام المنسق 2017، وتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تعميم الاضافات والملاحظات على كل الدول الأعضاء لابداء الملاحظات والرأي بشأنها.

شؤون عقارية

يندرج ضمن مشروع تعاون مع فرنسا لتحديث المديرية العامة للشؤون العقارية

ربط السجل العقاري بدوائر الكتّاب العدل يضمن صحة تسجيل الملكيات

الوزير خليل متقدّما الحضور خلال ندوة ربط السجل العقاري بدوائر الكتّاب العدل

معراوي ملقياً كلمته خلال إطلاق المشروع الفرنسي لدعم تحديث المديرية العامة للشؤون العقارية

أطلقت المديرية العامة للشؤون العقارية في 12 آذار الجاري مشروعاً مدعوماً من فرنسا لربط أمانات السجل العقاري مع دوائر الكتّاب العدل، من خلال إنشاء نظام تسجيل عقاري موحد مماثل للنظام الفرنسي، بحيث يمكن للمواطن تسجيل العقار مباشرة لدى الكاتب العدل، مع الدفع الإلكتروني، وذلك بغية تسهيل المعاملات وتعزيز المرحلة الأولى للشباك الموحد.

منافع المشروع

واعتبر وزير المال علي حسن خليل في كلمة له خلال رعايته ندوة عن المشروع اقيمت في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التابع لوزارة المال، أن هذه الخطوة "ستترك أثراً كبيراً في مسار تنظيم القطاع وتحقيق المصالح الثلاثيّة للمواطن وللدولة وللخزينة بالدرجة الأولى". وعن أهميّتها قال: "ثمّة العشرات من النزاعات التي تحصل نتيجة النقص في المعلومات عند إتمام مثل هذه المعاملات، والعشرات من الملفّات التي تُهدر فيها الأموال نتيجة هذا النقص وغياب هذا الربط الذي يؤمّن في اللحظة ذاتها المعلومات لكل الأطراف للمواطن المعني وللكاتب العدل المنظّم لهذا الأمر ولأمانة السجل العقاري المعنيّة بالتنفيذ والتسجيل. كل هذه العمليّة هي خطوة أساسيّة ومهمّة نحو مزيد من الشفافية الحقيقيّة ومن الضمانة لحق المواطن وحق الدولة في الوقت ذاته".

وأشار إلى أن "المشروع تكملة لمجموعة من الإجراءات التي اتُّخذت على مستوى تحديث الشؤون العقاريّة في لبنان". وأكّد الطموح إلى تحويل الشؤون العقارية "مديريّة إلكترونيّة كاملة".

وأوضح المدير العام للشؤؤن العقارية جورج معراوي في كلمته أن ربط أمانات السجل العقاري مع دوائر الكتاب العدل سيكون له "تأثير إيجابي كبير في ما خص العقود المنظمة لدى الكاتب العدل والإستفادة من قانون المعاملات الإلكترونية". وشرح أنه، "من ناحية، يضمن صحة تسجيل الملكيات العقارية من خلال تمكين الكاتب العدل من الإطلاع على معلومات الصحيفة العقارية إلكترونياً والتأكد من صحة سندات الملكية المُرفقة بالمعاملة، منعاً لأي إزدواجية في العقود أو محاولة تزوير، وكذلك سيساعد في تنبيه المواطن إلى وجود أي قيود قد تكون عثرة في إتمام عملية التسجيل". واضاف: "من ناحية أخرى، سيصبح بإمكان أمين السجل العقاري التأكد إلكترونياً من أصحية العقد المنظم لدى الكاتب العدل مما يُساهم أيضاً بالحفاظ على البيئة من خلال الحد من إستخدام المعاملات الورقية".

إطار قانوني مطلوب

أما رئيس مجلس الكتّاب العدل في لبنان جوزف حسيب بشاره فوصف المشروع بأنه "طَموح"، معتبراً أن "المصلحة العامة التي سيحققها ثابتة وأكيدة". وأوضح أنه "يحتاج الى تأمين إطار قانوني مناسب له" "يتطلب تعديلات تشريعية وتحديثات تقنية وتدريبات عملية".

ورأى أن المشروع "يحقق الاهداف المرجوة منه للمواطنين وللعاملين في الشأن العقاري وللخزينة العامة، ذلك أن دوائر الكتّاب العدل هي النموذج الأنجح للّامركزية الإدارية من حيث توزّعها الجغرافي على جميع المناطق اللبنانية (...) ومرونة دوامات عمل الكاتب العدل التي لا يحدّها دوام ملزم ولا تقتصر فقط على الدوامات الرسمية". وذكّر بأن "دوائر الكتّاب العدل من أوائل المؤسسات التي تمّت مكننتها منذ أكثر من 20 عاماً (...) ناهيك عن جودة الخدمة القانونية المقدمة وسرعتها وفاعليتها، إضافة إلى الأمن القانوني الذي يؤمنه وجود شخص حقوقي وهو ضابط عمومي يختص في تنظيم السند الرسمي عليه موجب التحقق من هوية المتعاقدين وأهليتهم وصفتهم وإرادتهم وإفهامهم مضمونه وتبعاته".

جزء من مشروع تحديث "العقارية"

ويندرج ربط أمانات السجل العقاري مع دوائر الكتّاب العدل ضمن المشروع الفرنسي لدعم تحديث المديرية العامة للشؤون العقارية، الممول من صندوق الخبرة الفنية وتبادل الخبرات (FEXTE) التابع لوكالة التنمية الفرنسية، والذي تتولى تنفيذه مؤسسة الخبرات الفرنسية، ضمن الشراكة مع المديرية العامة للمالية العامة الفرنسية.

وقد افتتح هذا المشروع في 11 آذار، برعاية الوزير خليل ممثلاً بمعراوي والسفير الفرنسي في لبنان برونو فوشيه ممثلاً برئيس الدائرة الاقتصادية في السفارة جاك دو لا جوجي، وحضور رئيسة بعثة التعاون الدولي في المديرية العامة للمالية العامة الفرنسية سيلفي ستورال.

وشرح معراوي أن من أبرز أهداف هذا المشروع، إضافة إلى جانب الشقّ المتعلّق بالكتّاب العدل، "المساهمة في تحديث القوانين العقارية، والتطوير التنظيمي والمؤسساتي للمديرية العامة للشؤون العقارية، والإستفادة من طرق جمع كميات ضخمة من البيانات المنظمة وغير المهيكلة وكيفية إستخدام هذه البيانات والتحليلات من أجل إتخاذ قرارات أكثر إستنارة".

وأضاف أن "المشروع سيتضمن عشرات الزيارات من قبل متخصصين فرنسيين في مجالات مُختلفة للتسجيل العقاري والمساحة وتكنولوجيا المعلومات والتشريعات الذين سيعملون جنباً الى جنب مع موظفي المديرية".

أما ستورال فقالت إن هذا المشروع "سيتم تمويله من خلال أداة تمويل فرنسية ملائمة وهي صندوق الخبرة الفنية وتبادل الخبرات (FEXTE). وسيأخذ هذا التمويل شكل هبة قيمتها 1.2 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)".

غياب

محمد سليمان زرعَ فينا روح التحدي... ورحَل

محمد سليمان

تحية نهديها من القلب إلى من زرع في نفس كل واحد منا روح التحدي، تحية اجلال إلى من جعل الصبر والايمان رفيقي دربه في مشوارٍ علّمنا من خلاله كيف يصارع ذلك المرض، حتى بتنا لا نصدق رحيله عنّا في 2019/1/3، بل نخاله لا يعدو كونه وهماً أو كابوساً لا بد أن تمحوه اشراقة صباح وطلة قامة شامخة يدخل صاحبها علينا كالعادة في دائرة كبار المكلفين رئيساً متواضعاً وزميلاً محبوباً...

محمد سليمان، عرفناه زميلاً فاحببناه، ثم رئيساً فاحببناه اكثر، وهو من القلة التي لم تغيّرها المناصب، كيف لا وهو الذي اعتبر المنصب مسؤولية تحمّلها بكل جدارة، فكان الرئيس المتواضع والقويّ وكان عوناً لزملائه وسنداً صلباً يُتّكل عليه.

وضع اسلوبه هذا، النابع من شخصية ترعرعت في كنف عائلة طيبة، امام كل من يتولى منصباً أو رتبةً، تحدّياً كبيراً كيف يجمع بين المرونة والحزم، وكيف يميّز بين الإدارة والتسلّط. فمعه انجزت الدائرة ما انجزت في واجباتها تجاه الادارة والمكلّفين، ولعلّ هذا اقلّ ما يحسب لهذا الشخص وفاء له.

في شخصية محمد سليمان يقال الكثير، فهو كان جامعاً لأفضل الصفات، ومعلّماً لكل من عرفه، بدءاً بعائلته الصغيرة الجميلة الاحبّ على قلبه، وصولا إلى عائلة من زملاء واصدقاء ومعارف يدُلّك كبر حجمها على معنى المحبة الحقيقية التي علّمنا اياها، ويشدك إلى حبه للحياة وبساطتها من دون تعقيدات سخيفة. فقد تميز اسلوبه بصفة السهل الممتنع، القادر على معالجة اصعب الامور باسلوب مبسَّط، من دون تعقيد، إن على المستوى الشخصي او المهني.

لكل ذلك نقول لك: محمد سليمان، شكراً.

لكل ذلك نرسل لك من القلب كل المحبة والاحترام

ونقول لك إنك معنا رغم أن جسدك قد تمكن منه ذلك المرض من دون أن تستلم، بل هزمته حيث لا تزال روحك معنا وستبقى، وستبقى في وجدان كل واحد منا.

دائرة كبار المكلفين

حياة الوزارة

خطوبة

عقد الزميل في دائرة معالجة المعلومات في مالية محافظة النبطية المراقب علي عبيد خطوبته على الآنسة هناء شبيب

عقد الزميل خليل محمد عواضة (مراقب ضرائب في دائرة خدمات المكلفين - مالية محافظة النبطية) خطوبته على الانسة سالي ناصر

زواج

عقد الزميل في دائرة التدقيق في مالية محافظة النبطية المراقب محمد قبيسي قرانه على الآنسة ميساء سلامة

ولادات

رزقت الزميلة في دائرة التدقيق في مالية محافظة النبطية المراقب ريم مكة مولودة أنثى سمّتها جوليا

رزق الزميل عبدالله حسن عباس (مراقب ضرائب في دائرة التدقيق - مالية محافظة النبطية) مولوداً ذكراً سمّاه أمير

رزقت الزميلة في دائرة التدقيق في مالية محافظة النبطية مقدمة الخدمات السيدة كوثر حمدان مولوداً ذكراً سمّته عقيل

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، رولا درويش، سوزان ابو شقرا، إسكندر البستاني، جيد بكداش الباشا، سابين حاتم، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص، سوزان قوصان، كارل ريحان وجوزيان شبلي
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
institute@finance.gov.lb
هاتف: 01/425147 - 01/425149
فاكس: 01/426860
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon IOFLebanon Institut des Finances Basil Fuleihan

REPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTERE DES FINANCES

Édité par
معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

Hadith E Malia

Lettre interne du ministère des Finances - Mars 2019 - Numéro 67

Un travail de titan a été accompli

L'établissement des comptes publics, leur révision ainsi que la restructuration pour les années 1993 à 2017, représentent une réalisation majeure pour le ministère des Finances et a exigé des années de travail acharné, allant de l'audit des comptes à un examen approfondi et minutieux de tous les détails et des chiffres les concernant. A cette occasion, je voudrais rendre hommage à la Direction Générale des Finances et à ses différents départements et directions, pour tous les efforts considérables qu'ils ont déployés, ainsi qu'à tous les agents publics et soldats inconnus qui ont été mutés de leur postes pour une, deux, voire trois années ou plus afin d'accomplir cette tâche primordiale. Ils ont dû fouiller dans les entrepôts, retravailler des documents endommagés et dépouiller les archives tout en coordonnant avec différentes instances et caisses ainsi qu'avec la Banque du Liban afin d'accomplir ce travail laborieux.

Les comptes majeurs et la documentation qui leur est rattachée pour les années susdites ont ainsi pu être transférés à la cour des comptes pour que cette dernière puisse, à son tour, accomplir sa mission légitime. En parallèle, les projets de clôture des comptes ainsi que des milliers de pages d'analyses approfondies et de comptes rattachés ont été également présentés à la cour et aux secrétariats généraux du Conseil des Ministres et du Parlement pour vérification. Ceci permettra enfin de préparer l'approbation des clôtures avant l'adoption du budget de 2019, vu le fait que ce dernier ne sera approuvé qu'avec la clôture des comptes de l'année 2017.

En bref, et sans rentrer dans le débat politique, je suis fier de cette mission - un miracle a été effectivement accompli malgré des circonstances extrêmement difficiles. Une fois encore, merci à tous ceux qui y ont contribué.

Ali Hassan Khalil
Ministre des Finances

Compétition

Participation record à la 6ème édition de la dictée des Finances

Les lauréats avec Grenet-Catalano et les responsables de l'Institut

Dans le cadre du mois de la francophonie et pour la sixième année consécutive, l'Institut des Finances Basil Fuleihan, en collaboration avec l'Institut Français et le ministère de l'Education, a organisé mercredi 13 mars, la « Dictée des Finances », sa compétition d'orthographe tant attendue par un public qui témoigne de son attachement à la langue française.

Cette année, la dictée a été prononcée par Salina Grenet-Catalano, première conseillère auprès de l'ambassade de France à Beyrouth et a réuni un nombre record de participants, tous âges et profils confondus. Plus de 400 personnes ont pris part à l'événement, dont 250 élèves issus de 12 établissements scolaires du nord comme du sud et 100 agents publics civils et militaires représentant différents ministères et institutions publiques.

Tout en étant une occasion de tester son français dans un cadre ludique, cette compétition offre surtout aux jeunes, l'opportunité de faire la connaissance d'une institution publique libanaise et d'acquérir quelques notions économiques et financières favorisant leur participation citoyenne à l'avenir.

La dictée qui, pour la première fois, était retransmise en direct et en exclusivité sur Télé-Liban, a porté sur l'agenda 2030 pour le développement durable et son financement dans le monde arabe. Elle était divisée en deux parties, la première adressée aux juniors (16-18 ans) et la seconde, plus difficile, au public adulte. Les participants ont ensuite procédé à une correction collective, avant qu'une équipe de correcteurs ne prenne la relève. Pendant que le jury se penchait sur les copies ayant un maximum de dix fautes pour déterminer les primés des trois catégories (champions junior, agents publics francophiles et francophones chevronnés), l'ONG FiWi - Financially Wise qui a pour mission de promouvoir l'éducation financière et économique du citoyen, a soumis le public à un quizz portant sur des questions relatives à l'achat public, le partenariat public-privé, la fiscalité, l'agenda 2030 et budget de l'Etat.

Suite p. 2

Interview with METAC coordinator Mario Mansour p. 4 - 5

Ensuite, les 9 lauréats ont reçu leurs attestations ainsi que les nombreux cadeaux des différents sponsors, allant de billets d'avion généreusement offerts par la Fransabank, partenaire de l'édition 2019 de la dictée, à des abonnements à des quotidiens et magazines francophones (L'Orient-Le Jour, le Commerce du Levant et l'Agenda Culturel) en passant par des restaurants et services divers (Couqley, Château Ksara, Catrinas, Café Badaro, Key Apart Hotel et Nakhal) et des bons d'achats dans des librairies renommées (Sader, Antoine et Halabi), sans oublier les abonnements à la Médiathèque de l'Institut Français et à la Bibliothèque des Finances.

Chez les juniors, les gagnants de la dictée étaient tous issus du collège Notre-Dame de Nazareth. Le 1er prix a été décerné à Zoé Mechantaf, suivie de Michelle Yazbeck (2e prix) et Élio Choucair (3e prix). En ce qui concerne les agents publics francophiles, le 1er prix a été remporté par Hana Marie Gergès représentant la direction de la Sécurité de l'État, le 2e prix a été attribué à Ghassan Salamé du ministère de l'Éducation qui avait également participé et remporté un prix l'an dernier et c'est Nagham el-Meouch, agent au sein de la Chambre de contrôle du trafic routier qui a obtenu le 3e prix. Côté grand public, le 1er prix a été attribué à Nada Chaoul qui avait prononcé le texte de la dictée 2017, le 2e a été remporté par Randa Khayat et le 3e par Sophie Murr.

A l'année prochaine, avec une participation encore plus importante !

Une participation record

Célébration

Formation à distance

Mise en place, scénarisation et création d'un MOOC

Les participants à l'atelier

Le numérique est devenu une composante majeure dans le secteur de l'éducation et de la formation continue. Le monde entier s'oriente vers la formation à distance; les cours en ligne ouverts à tous ont bouleversé, non seulement l'enseignement supérieur, mais aussi l'ensemble des dispositifs d'apprentissage des adultes et commencent à faire leur entrée, encore timide, dans le secteur de la formation continue au Liban.

Les MOOCs (acronyme de Massive Open Online Courses) représentent un marché en pleine croissance ; ils permettent de former un grand nombre de participants à moindre coût, quel que soit leur emplacement géographique et offrent des formations interactives en ligne, adaptées au rythme individuel des apprenants. L'implémentation des projets MOOC dans le monde a aussi donné place à de nouvelles méthodologies de conception auprès des laboratoires d'innovation publique.

La construction d'un MOOC ne consiste pas en un rassemblement de documents et de ressources uniquement ; il nécessite cependant des compétences très variées, aussi bien dans le domaine pédagogique, que celui des médias et de la communication ou de la gestion de projet.

Afin de renforcer ces capacités, l'Institut des Finances Basil Fuleihan, en collaboration avec l'Université Libanaise (Faculté de pédagogie) a co-organisé avec l'Agence Universitaire de la Francophonie (AUF) et la CNF d'Alexandrie de l'AUF, un atelier de formation d'une durée de 21 heures intitulé « Mise en place, scénarisation et création d'un MOOC » ayant pour objectif d'approfondir les connaissances autour de la configuration organisationnelle du MOOC, les méthodes d'élaboration des objectifs pédagogiques et l'utilisation des ressources pédagogiques ainsi que la structuration des activités et les modes d'évaluation.

Cet atelier a réuni en décembre 2018, 16 participants dont des professeurs d'universités et des responsables de formation des centres de formation du secteur public. A travers cet atelier, ils ont pu tissé des liens entre leurs secteurs respectifs et semé les graines d'une future collaboration entre leurs institutions. Cependant, et comme l'a bien dit l'experte de l'AUF, Dr. Lilia Cheniti, maître de conférences en Informatique, Université de Sousse, Tunisie et Experte en E-learning, la création de MOOC au Liban fait face à deux défis majeurs. Le premier réside dans l'infrastructure libanaise et surtout la qualité de la connexion internet. Le second réside dans la préparation de la communauté éducative à la culture numérique.

Mixité

Réseau Mixité et Gouvernance: un devoir d'influence auprès des autorités pour des politiques favorables à l'autonomie complète des femmes

Lors de la huitième rencontre du réseau

Les participantes

Les femmes sont-elles de meilleures leaders que les hommes ? Existe-t-il un modèle de leadership spécifiquement féminin ? Quels sont les défis et les enjeux auxquels les femmes font face à haut niveau ? Quels sont les freins à ce que leur parole porte, à ce qu'elles soient reconnues et promues ?

Ces questions ont été débattues lors de la Huitième Rencontre du Réseau Mixité et Gouvernance autour de la Méditerranée, tenue le 24 Octobre 2018 à l'Institut des Finances Basil Fuleihan. Elle a été l'occasion de tirer le bilan des actions du réseau régional et des réseaux nationaux et de partager des expériences sur les référentiels des compétences des cadres dirigeants de la fonction publique. Cette réunion a aussi été couplée à un atelier de sensibilisation-formation sur le thème des « Leviers d'action pour le leadership des femmes », organisé en liaison avec l'ENA, France.

Cette Huitième Rencontre a été fructueuse et a débouché sur une série de conclusions :

- Les femmes en fonction de responsabilité doivent se rassembler pour pousser à la modernisation de la gouvernance publique en s'appuyant sur le levier de la question de la mixité ;
- Par les métiers publics qu'elles exercent et leur connaissance des mécanismes de la décision publique, elles doivent exercer un devoir d'influence auprès des autorités pour des évolutions de politiques publiques favorables à l'autonomie complète des femmes ;
- Inciter les hauts fonctionnaires à s'impliquer dans la bonne gouvernance publique ayant pour corollaire un impact positif pour les femmes ;
- Insérer les projets du Réseau dans le cadre du projet de l'Agence Française de Développement (AFD) ;

Des évolutions de politiques publiques favorables à l'autonomie complète des femmes

- Elargir l'implication de femmes haut fonctionnaires, des autres pays du Sud principalement ;
- Construire un index spécifique reflétant la problématique de Mixité et Gouvernance, qui permettrait d'illustrer l'évolution de la gouvernance publique intégrant la notion de mixité.

Le Réseau

Le Réseau Mixité et Gouvernance Méditerranée a été lancé en mai 2014 à Rabat. Il est soutenu par le Secrétariat Général de l'Union pour la Méditerranée, la Délégation interministérielle à la Méditerranée (DiMed), ADETEF/ Expertise France (France).
Il rassemble des femmes qui occupent des postes de haut niveau au sein des administrations publiques des pays euro-méditerranéens (Egypte, France, Jordanie, Liban, Maroc, Palestine, Slovénie, Tunisie) et revêt un caractère original et atypique, comme il s'appuie sur des femmes et non pas sur des institutions.
L'objectif du Réseau est de renforcer l'égalité professionnelle dans le secteur public et de développer la réflexion sur l'impact de la mixité sur l'action publique.

PPP

METAC coordinator Mario Mansour: Building the capacity of government officials to identify and mitigate the risks of PPPs allows government to reap their benefits

During the workshop

Mario Mansour

Mario Mansour, Middle East Regional Technical Assistance Center (METAC) coordinator, said that the main challenges facing Lebanon and many countries in the MENA region in terms of Public Financial Management and Revenues Administration, are to "create fiscal space to increase growth-enhancing spending", and to "improve fiscal transparency."

Mr. Mansour, in an interview given to Hadith Al Maliya, on the occasion of the workshop on "Managing Fiscal Costs and Risks of Public Private Partnerships (PPPs)", held at the Institut Basil Fuleihan from January 28 to February 1, 2019, noted that "building the human and institutional capacity of government officials to identify, assess, and mitigate the risks associated with PPPs, allows government to reap their benefits (…) while ensuring reasonable and manageable exposure to risk and therefore minimal fiscal cost to the budget."

What is the role of METAC and what are its priority areas of intervention for the coming period?

METAC was established in October 2004 in Beirut as a collaborative venture between the IMF, its member countries, and bilateral and multilateral development partners.

Today, 14 member-countries from Morocco to Afghanistan and from Djibouti to Syria benefit from METAC advisory and training services. We support the development of institutional and human capacities to design and implement macroeconomic and financial policies that promote inclusive and equitable growth and improve living standards.

METAC is backed by some 150 public finance experts at the IMF headquarters, doing cutting-edge analysis on public finance issues, and delivering technical assistance worldwide. METAC's services draw from this research, with an in-depth knowledge of the middle-east region and its countries.

The priorities for the coming period (starting May 1, 2019, and ending April 30, 2020), remain focused on METAC's medium-term workplan with each of its 14 members, which are generally in the following areas (with priorities varying across countries):

1. Significant support in key aspects of public financial management, in particular budget preparation and monitoring, assessment and mitigation of fiscal risks, and cash management and single-treasury accounts. In Lebanon, activities

> **The main challenges facing Lebanon and many MENA countries are to improve fiscal transparency and create fiscal space to increase growth-enhancing spending**

will focus on follow-ups to strengthen the institutional setting for fiscal risks identification and mitigation.
2. Improving national accounts of member states, in particular price indices.
3. Building analytical capabilities for countries to better identify and assess risks facing the banking sector and upgrade their banking supervision to reflect changes in international standards.
4. Strengthen core revenue and customs administration management - with many activities being follow-ups to TADAT assessments that countries did recently.

What are the main challenges facing Lebanon in terms of Public Financial Management and Revenues Administration?

Some key challenges are common to many countries in the MENA region. Two come to mind:

1. Create fiscal space to increase growth-enhancing spending: Public infrastructure is a paramount example, on which the Lebanese authorities have worked tirelessly with donors. Other ways to create fiscal space is to spend better by identifying efficiency-enhancing measures in budget formulation and execution; improving the equity of the tax system through, for instance, reducing certain types of exemptions or preferential treatment to individuals and companies; and improving tax compliance.
2. Improve fiscal transparency: There are many ways to address this. One important example is to identify, analyze and report on issues that improve the policy debate, so the chances of good policy options being offered to parliamentarians increase. The PPP fiscal risks and costs workshop that METAC is deliveringto government officials at the Ministry of Finance and other agencies fits well this example.

To which extent can programs like the one on "Managing Fiscal Risks of PPP" support fiscal reforms in Lebanon?

PPPs are often seen as tools to finance and execute large and lengthy investment projects that would not, under normal fiscal conditions, take place. The opportunities for growth can therefore be quite significant when PPPs are undertaken, but the risks

the Institut provides its knowledge regarding the needs of government agencies

and fiscal costs are also very high. Building the human and institutional capacity of government officials to identify, assess, and mitigate the risks associated with PPPs, allow government to reap their benefits on investment, employment and growth, while ensuring reasonable and manageable exposure to risk and therefore minimal fiscal cost to the budget.

How can METAC and the Institut des Finances build synergies?

I prefer to talk about collaboration, rather than synergies, since the latter means very different things to different people. I can mention three means to enhance our collaboration:

1. The format of the PPP fiscal risks workshop is a good example: METAC provides the expertise, backed by cutting-edge analytical tools and country experience from IMF headquarters; the Institut provides its knowledge regarding the needs of government agencies, and helps METAC better fulfill those needs.
2. METAC advisors can be lecturers or participants in the Institut's own training activities, on a selective basis. For instance, the Institut may be interested in having an expert discuss a country experience on a specific fiscal topic. Given that METAC is based in Beirut, this type of collaboration can be arranged relatively easily.
3. Regular dialogue between METAC and the Institut is useful and can help identify emerging issues that deserve capacity development. Even if these issues cannot be immediately met by METAC, it also acts as the gate to a wider range of expertise at the IMF on a variety of issues relevant for macroeconomic management.

Transparence et citoyenneté : deux rencontres

Au cours des dernières décennies, les gouvernements de par le monde s'acheminent vers une plus grande transparence financière et fiscale, désormais élément incontournable de la gouvernance démocratique et de la réalisation des objectifs de développement durable.
Pour le Liban, le choix de la transparence n'est plus facultatif. En effet, le pays se retrouve au bas du classement de l'Indice sur le budget ouvert et la transparence. Quid de la participation à l'élaboration du budget pour lequel le Liban enregistre un score de zéro.
Dans ce contexte, l'Institut des Finances a organisé deux rencontres, dans le cadre de ses participations au Salon du Livre Francophone et à la Foire Internationale du Livre Arabe qui ont débattu des différents outils d'accès à l'information fiscale et des mesures qui permettraient aux citoyens contribuables de prendre part de manière avisée au débat public.
Les débats ont aussi porté sur l'avancement du cadre législatif et le progrès accompli par le Liban.
Pour la société civile, ces lois ont pavé le chemin à la mise en route de la Vision pour la Stabilisation, la Croissance et l'Emploi présentée par le gouvernement libanais en faveur de plus de transparence lors de CEDRE.
Le défi consiste maintenant en l'application de ces lois.
Ainsi, le ministère des Finances libanais a fait le choix de la transparence budgétaire en publiant le "Budget Citoyen" dès la promulgation du budget 2018. Cette initiative, insuffisante à elle seule, constitue pourtant une première étape vers une meilleure gouvernance et plus de transparence.
Aussi, le développement d'une conscience civique chez les citoyens demeure un élément clé pour lutter contre l'évasion fiscale qui présente un coût élevé sur les finances publiques.

Civil Service

Meeting of the Directors of Civil Service Schools and Institutes in MENA

Integrate "Sustainable Development" in learning programs

A view from the meeting

The GIFT-MENA network organized, in collaboration with the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), the Ministry of Europe and Foreign Affairs of France (MEAE), the French Directorate General of Civil Service (DGAFP) and Expertise France, a regional workshop on Building capacities for Sustainable Development: Understanding the 2030 Agenda and Integrating the SDGs in Learning Approaches.
The workshop took place in Beirut, Lebanon, at the GIFT-MENA Secretariat premises located at the Institut des Finances Basil Fuleihan, on November 26 and 27, 2018.

The workshop was attended by 38 officials from various training institutes and network member institutions from Egypt, Iraq, Lebanon, Morocco, Palestine, Sudan and Tunisia, as well as by representatives from organizing partners.
It came at a time when governments across the Arab region are expected to translating their commitment to the 2030 Agenda into public policies. They are expected to lead the transformation of public administration into efficient, transparent, accountable, innovative and citizen-oriented institutions that are able to provide quality services. This endeavor calls for the development of public sector human resource and leadership capacities and for an increased involvement of schools of government.
Officials who took part in the event were provided with the opportunity to enhance their knowledge of the 2030 Agenda for Sustainable Development, and to reflect on the central role played by their institutions in implementing the Agenda in challenging and complex environments. They were asked to elaborate country action plans detailing how their training schools could mainstream SDGs in learning approaches.
The workshop was also the occasion to survey them on their training needs and to assess the kind of support they would effectively need to design learning programs that can facilitate the achievements of the SGDs across the MENA region.
Finally, the workshop offered a platform to launch the project: "Support to the GIFT-MENA network for cooperation, institutional capacity development, regional integration and peace", financed by the French Ministry of Europe and Foreign Affairs and to shed the light on two innovative learning initiatives:

- The online Course on Training Engineering for Civil Service Schools prepared by the French National Center for Territorial Civil Service (CNFPT) and the Institut des Finances Basil Fuleihan of Lebanon
- The online Executive Program on Public Policy currently under preparation by the ESCWA and that aims to provide online training programs for policy makers and senior officials in the Arabic language.

Workshop's recommendations by the participants:

- Empower state institutions to keep pace with global changes, drive development strategies aimed at achieving the 2030 Agenda, ensure political coordination with all concerned public administrations, institutions and bodies, and restore citizens' trust in the state.
- Integrate training programs focusing on "Sustainable Development" in the annual plans of government training institutes.
- Raise awareness among public officials about the 2030 Agenda and the implementation of national plans and strategies.
- Gather and provide access to training institutes and schools to information, data and indicators around the 2030 Agenda.
- Enhance public communication campaigns to reduce resistance to change by the political class.

Professional development

The Institute of Finance welcomed the delegation of PFM practitioners from across the Arab world

During the session

The Institut des Finances Basil Fuleihan welcomed a delegation of 36 PFM practitioners from Ministries of Finance across the Arab world taking part to the Shiraka professional development course on public financial management organized by the Netherlands Ministry of Foreign Affairs, for an introductory session on Lebanon's economic outlook.

The session tackled main macroeconomic issues and helped participants familiarize with Lebanon's public finance challenges and reforms, with a particular focus on the budget cycle and on the experience of the Institute in accompanying reform implementation.

During the session, participants discussed selected indicators sourced from national data and statistics as well as from numerous reports published in recent years by local, regional, and international institutions that have documented Lebanon's situation and compared its progress and failure to that of regional countries.

The session highlighted the main stressors facing the Lebanese economy ranging from low growth rate (average 2% over the past 5 years) below the needed average for recovery, gross public debt that has risen to alarming levels (150% of GDP) and twin deficits i.e. budget and trade deficits. It also addressed the absence of clear policies that could stimulate real economic growth, create a strong, competitive business environment, and address structural sectorial deficiencies. Finally, it showcased the repercussions of the Syrian refugee crisis and the influx of more than 1.5 million displaced, heavily weighing on the quality and the delivery of public services and use of infrastructure.

The session concluded on the role of the Institute of Finance in building the capacity of civil servants to better perform within such challenging and critical conditions.

La Bibliothèque des Finances

Management de la supply chain et des achats / D.Doriol.- Paris : Vuibert, 2018

Ce manuel traite du Supply Chain Management (SCM) et des achats dans une perspective managériale et stratégique tout en offrant les clés pour comprendre les enjeux de la modélisation des processus achats et logistiques. Pédagogique, le livre est enrichi par des schémas, des exemples et des applications corrigées qui permettent de mieux appréhender la discipline.

Cette nouvelle édition apporte des éclairages innovants sur l'économie circulaire, le big data et la blockchain. Elle met l'accent sur leurs liens intimes avec la supply chain et les achats.